

# أزواج النبي ﷺ وتعدد الزوجات في الإسلام

## الحلقة الأولى

لوجود أبيه. فماذا يفعل الرجل في هذه الحال؟ - الطلاق أساءة ما بعدها اساءة، ومنافية لمكارم الأخلاق والوفاء، والصبر مع الحرمان من الذريعة أمر يُؤرق ويُؤلم في الليل والنهر ويقودنا وبالتالي إلى الكره والبغضاء والشقاوة بين الزوجين.

٣ - إن الحياة الجنسية في المرأة تختلف عنها تماماً في الرجل، فالمرأة تحب وتحمل وتلد وفي هذه الحالات يتذرع على المرأة مشاركة الزوج حياته الجنسية وهذه الحالات تتولى أيامها فقد يصل حد الحبض عند البعض إلى خمسة عشر يوماً ويصل النفاس عند البعض ستين يوماً وأيام الحمل بدايتها وحام آخره ثقل وألام. فما هو الحل، اللجوء إلى الحرام ومعاشرة الآخرين والخليلات لا سيما إذا كان للرجل طاقة جنسية قوية وليس كل الرجال يملك الصبر وضبط النفس، فالغريرة فطرة تغلب العقل أحياناً. والكبت يولد المتابعة والحالات النفسية.

٤ - قد تصاب المرأة بعد الزواج بمرض

جسدي أو نفسي يجعلها عاجزة عن القيام بالواجبات الزوجية. فما هو الحل عندئذ. إن طلقها فقد أساء إليها اساءة بليغة في وقت هي بآمس الحاجة إلى رعاية وعطف ومواساة. والطلاق هنا شذوذ عن مكارم الأخلاق وعدم وفاء في حق الحياة الزوجية وقطع لصلة الرحم بينه وبين أصهاره. أليس في هذه الحالات جميعها الزواج الثاني هو الحل المناسب معبقاء الزوجة الأولى سواء كانت عقيمة أو مريضة أو ذات حمل وولادة ومتاعب جسدية يقاومها زوجة كريمة لها كامل حقوقها الاجتماعية والشرعية والرجل ملزم بها أمام الله والقضاء والناس لا سيما وشريعتنا الإسلامية تشرط على الزوج العدل والمساواة بين الأزواج وإن لم يعلم من نفسه القدرة

## لماذا أباح الإسلام تعدد الزوجات؟

الحمد لله منزل الكتاب «منه آيات محكمات هن أَمُّ الكتاب» وصلى الله عليه وسلم وبارك على سيدنا وآسواننا محمد وآله ورضي الله عن أصحابه أولى الالباب.

اننا كثيراً ما نسمع هذا السؤال ضمن تيارات التشكيك والطعن في شريعتنا الإسلامية لماذا أباح الإسلام تعدد الزوجات؟!

والحقيقة أن هذا السؤال نابع من اعداء المسلمين أو لا ثمة تقليد ابناء المسلمين (غير المثقفين في دينهم) لأولئك النفر.

للجواب على هذا السؤال نقول للمسلمين أولاً قبل الرد على غيرهم أن شريعتنا الإسلامية كغيرها من الشرائع - تأمر - وتنهى - وتبين - . فما أمرت به يسمى واجباً وما نهت عنه يسمى حراماً وما اباحته يسمى مباحاً لا يحاب الإنسان ب فعله او تركه، وتعدد الزوجات هو من الأمور المباحة التي لم توجبها الشريعة ولم تمنعها. وإن أي تشريع لأي أمة لا بد وأن يتعرض لهذا الموضوع «تعدد الزوجات» حين ينظم العلاقات الاجتماعية «قانون الأحوال الشخصية» وليس أمام اي تشريع سوى واحدة من هذه الثلاث ولننظر اليها أفضل؟!

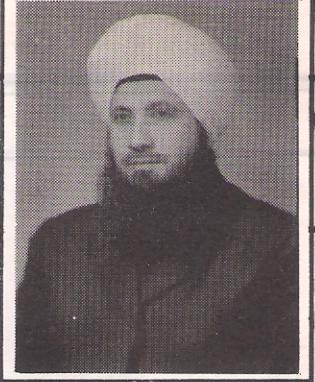
ومأساة للألم والصبر على هذا الحال مصيبة وعذاب وقد يتذرع الصبر عند الكثرين فما هو الحل؟ أليس الزواج الثاني هو الأفضل مع بقاء الأم الزوجة الأولى مع اطفالها وفي منزلها ولها كامل حقوقها فالرجل ملزم شرعاً بنفقتها ونفقة أولادها. وقد يكون الزواج الثاني سبيلاً في اصلاح كثير من الامور كما هو مدرج في واقع الحياة.

٢ - اذا كانت الزوجة عقيماً لا تنجي اطفالاً وبعد مضي سنوات وقد تبين لدى الجميع ان العقم بسببها لا بسبب الرجل وحب الانجاب ووجود الذريعة غريزة فطرية في النفس البشرية قال تعالى «المال والبنون زينة الحياة الدنيا» لأن وجود الابن امتداد

★ لو أن تشريعاً من التشاريع جعل تعدد الزوجات واجباً لأرهق المكلفين (اي الرجال) لأن تعدد الزوجات يكلف عيناً مادياً وجسدياً ونفسياً لا يقدر عليه كثير من الرجال. وعليه لم يكن تعدد الزوجات عند الغالبية العظمى من الرجال، فجعل التعدد واجباً غير مناسب ولذا لم تجعله الشرائع الإسلامية ولا غيرها من الشرائع واجباً.

★ لو جعلنا تعدد الزوجات ممنوعاً (اي حرام) في المفهوم الشرعي لبرزت امامنا المشكلات التالية:

١ - اذا كان الزواج غير موفق - بمعنى ان الرجل لم يحسن اختيار الزوجة في الأصل ولم يكن موفقاً فيه. وببدأ الشقاوة والنزاع وتفاقمت الامور وتعدد الاصلاح وقد انجحت الزوجة اطفالاً. فماذا نفعل؟ الطلاق مضيعة للأطفال



## بِقَلْمِ فُخْسِيَّةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الشَّيْخِ

عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ حَظِرَ عَلَيْهِ الزَّوْجُ  
وَالْتَّعْدَادُ قَالَ تَعَالَى «فَإِنْ خَفِتُمْ أَنْ لَا  
تَعْدُلُوا فَوَاحِدَةً».

٥ - بَقِيَ سَبْبُ أَخِيرٍ وَجَوَهْرِيٍّ فِي ابْحَاثِ  
تَعْدَادِ الْزَّوْجَاتِ وَانْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِشَوَائِبِ  
رَوْجِيَّةٍ كَمَا ذَكَرْنَا. فِي حَالَاتِ الْحَرُوبِ:  
تَصْبِحُ نَسْبَةُ النِّسَاءِ أَكْثَرَ مِنْ نَسْبَةِ  
الرِّجَالِ وَالتَّارِيخُ خَيْرٌ شَاهِدٌ فَقَدْ بَلَغَتْ  
نَسْبَةُ النِّسَاءِ ثَلَاثَةً أَضْعَافَ الرِّجَالِ فِي  
المَّانِيَّا بَعْدِ الْحَرُبِ الْعَالَمِيَّةِ وَهَذَا يَنْجُمُ  
عَنْهُ مَا يَلِي:-

١ - حَاجَةُ الْمَجَمُوعِ الْمَاسِةِ إِلَى تَعْوِيْضِ عَدْدِ  
الرِّجَالِ فَهُمْ عَصْبُ الْأَمَّةِ فِي الْحَرُبِ  
وَالسَّلَامِ وَإِلَيْهِ أَسْلُوبُ أَفْضَلِ مِنْ تَعْدَادِ  
الْزَّوْجَاتِ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْغَایِيَّةِ؟ فَلَوْ أَنَّ  
كُلَّ رَجُلٍ تَزَوَّجَ اثْنَيْنِ لَأَصْبَحَتْ نَسْبَةُ  
الْتَّعْوِيْضِ الْمُضْعُفِ وَتَصْبِحُ ثَلَاثَةً  
أَضْعَافَ لَوْ تَزَوَّجَ الرَّجُلُ ثَلَاثَةَ نَسَاءً  
وَهَكَذَا.. ضَمِّنَ مَا صَرَحَ بِهِ الشَّرْعُ  
الْحَنِيفُ «مَتَّنِي وَثَلَاثَةَ وَرِبَاعَ» فَإِنْ  
الشَّارِعُ الْحَكِيمُ سَبَّحَنَهُ أَعْلَمُ بِحَكْمَةِ  
الْتَّشْرِيعِ فَلِيُّسِ الزَّوْجُ فِي مَنْظَارِ  
الشَّرِيعَةِ مُتَعَّةً جَسَدِيَّةً فَحَسِبَ بِلَهُ  
بِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ وَظِيفَةِ اجْتِمَاعِيَّةٍ  
لِحَفْظِ بَقاءِ النَّوْعِ البَشَرِيِّ وَزِيَادَتِهِ  
جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ عَنْ نَبِيِّنَا  
مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «تَزَوَّجُوا  
الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَانِي مَكَاثِرُكُمُ الْأَمَّمِ».

ب - مِنْ حَصَادِ الْحَرُوبِ كَثْرَةِ الْأَرَامِلِ  
وَالْإِيَّامِ. وَهَمَا صِنْفَانِ مَمِيزَانِ فِي  
الْمَجَمُوعِ فَمَا احْجَوْهُمَا إِلَى الرَّعَايَةِ  
وَالْمَوَاسِيَّةِ وَالْتَّعْوِيْضِ. وَلَيْسَ  
ثَمَةُ أَسْلُوبٍ أَفْضَلُ مِنْ زِوْجٍ هَذِهِ  
الْأَرَمْلَةِ وَدِخْلِ اطْفَالِهَا فِي حَجَرِ رَجُلٍ  
مُؤْمِنٍ يَعْرُفُ قَدْرَ وَفَضْلِ رَعَايَةِ الْبَيْتِ  
وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْأَرَمْلَةِ وَشَرِيعَتِنَا غَيْرِهَا  
بِهَذِهِ النَّصْوصِ الَّتِي تَحْضُّ عَلَى ذَلِكَ  
لَأَنَّهَا قَمَّةُ مَكَارِمِ الْإِحْلَاقِ وَمَا أَجْلَى

قُولُّ أَبِي طَالِبٍ فِي مَدْحِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمِ الشَّعْبِ  
وَأَبْيَضِ يَسْتِسْقِي الغَمَامِ بِوجْهِهِ

وَالْجَوابُ:- أَنْ هَذَا السُّؤَالُ كَمَا اشَرَتْ  
إِلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى شَذْوَذِ الْعُقْلِ وَالسُّلُوكِ وَمَعَ  
ذَلِكَ سَبَبَنِي الْحَكْمَةَ مِنْ ذَلِكَ.

١ - أَنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي أَبْيَحَ لِاجْلِهَا تَعْدُدُ  
الْزَوْجَاتِ تَتَعَلَّقُ بِالنِّسَاءِ لَا بِالرِّجَالِ  
رَاجِعُ الْبَنْوَدِ السَّابِقَةِ - فَالرَّجُلُ لَا  
يَحْمِلُ لَا يَدُلُّ وَلَا يَحْيِيْضُ، وَلِنِسَبَةِ  
الرِّجَالِ أَكْثَرُ مِنَ النِّسَاءِ، وَالْمَرْأَةُ وَلَوْ  
تَزَوَّجَتْ عَشْرَةً رَجَالًا فِي آنٍ وَاحِدٍ لَا  
تَحْمِلُ إِلَّا بِمَوْلُودٍ وَاحِدٍ.

٢ - لَمْ سَيْكُونُ هَذَا الْمَوْلُودُ وَلَمْ تَنْسَبْ  
وَمِنَ الْمَسْؤُلِ عَنْهُ مِنْ حِيثِ التَّرْبِيَّةِ  
وَالنَّفَقَةِ وَهِيَ وَاجِبَةُ عَلَى الْأَبِ فِي  
شَرِيعَتِنَا.

٣ - أَنَّ ذَلِكَ الشَّطَطُ يُؤْدِي إِلَى اخْتِلاَطِ الْأَنْسَابِ  
لَا يَعْرُفُ الْأَبُ ابْنَهُ وَلَا يَعْرُفُ الْوَلَدُ مِنْ أَبْوَاهُ  
كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْأَسْرِ الْفَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَعْرُفُ  
شَرِيعَةُ الْشَّرَائِعِ وَلَا قِيمَةُ انسَانِيَّةِ  
شَرِيعَتِنَا بِذَلِكَ.

٤ - مِنْ حَقِّ الْمَرْأَةِ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا لَمْ تَكُنْ  
مُوْفَقَةً مَعَ زَوْجِهَا أَنْ تَطْلُبَ الطَّلاقَ  
الْشَّرِعيِّ وَالْوَاقِعِ فِي مَجَمِعَاتِنَا مَا يَدُورُ  
فِي الْمَحاكمِ الْشَّرِيعِيَّةِ خَيْرٌ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ  
وَفِي الْخَتَمِ فَإِنْ تَعَدَّ الْزَوْجَاتِ مِيَزَةٌ  
مِنْ مَمِيزَاتِ شَرِيعَتِنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَيْسَ  
مَطْعَنٌ فِيهَا أَوْ ثَغْرَةً لَوْ عَلِمَ النَّاسُ  
حَكْمَتِهِ.

وَلَيْسَ الشَّرِيعَةُ مَسْؤُلَةُ عَنِ الْمُخَالَفِينَ  
وَلَا الشَّادِئِينَ عَنِ تَلْكَ الأَسْسِ الَّتِي اشْرَنَا  
إِلَيْهَا فِي تَعْدُدِ الْزَوْجَاتِ.

وَلَا عَنِ الْوَقْوَعِ فِي الرِّذَائِلِ الْمُقْبِسَةِ مِنْ  
الْأَمْمِ الْأُخْرَى مَعَ ابْحَاثِ الْإِسْلَامِ تَعْدُدُ  
الْزَوْجَاتِ لِمَنْعِهَا. فَالْعَالِقُ الْمُنْصَفُ يَعْرُفُ أَنَّ  
الْمُخَالَفِينَ لِلْقَوْانِينَ لَا يَمْتَلُونَهَا فِي الْإِسْلَامِ  
يَتَشَارِيْعُهُ شَيْءٌ وَسُلُوكُ الْمُسْلِمِينَ الْمُخَالَفِينَ  
شَيْءٌ آخرٌ.

فَإِنْ وَجَدَ نَقْصًا فَهُوَ فِي سُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ لَا  
فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ. وَلِتَقْتَمِ الْحَدِيثُ عَنِ  
الْفَصْلِ الثَّانِي «تَحْتَ عَنْوَانِ ازْوَاجِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فِي الْعَدْدِ الْقَادِمِ بِاَنْ  
اللهِ.

فَيَبْحِثُ تَعْدُدُ الْأَزْوَاجِ لِلْمَرْأَةِ؟  
★ سَوْءَالٌ غَرِيبٌ وَشَازَ يَسَّارَ السَّفَهَاءِ  
كَثِيرًا. لَمَّا أَبْيَحَ تَعْدُدُ الْزَوْجَاتِ لِلرَّجُلِ وَلَمْ  
يَبْحِثُ تَعْدُدُ الْأَزْوَاجِ لِلْمَرْأَةِ؟